الذي تطالب به اسرائيل. كذلك وافق المصريون، في هذا الاتفاق المؤقت، على أن تستمر اسرائيل في بناء الفندق الذي يجري تشييده على شاطىء طابا، وأن يستمر النشاط السياحي في القرية السياحية الخاصة بأحد أثريائها المدعو رافي نيلسون، ولكن دون أن تبادر (أي اسرائيل) إلى أي نشاط مدني جديد في المنطقة (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٢/٤/٢٦).

مرحلة ما قبل الانسحاب

لم تكن قضية الحدود في منطقة طابا هي القضية الوحيدة التي حاولت اسرائيل استغلالها، لعرقلة سير الانسحاب النهائي من سيناء في وقته المحدد. ففي حين كانت المفاوضات مستمرة بينها وبين مصر، حول تحديد مواقع الحدود في النقاط المتنازع بشأنها، انبرت الحكومة الاسرائيلية الى اتهام مصر بخرق بنود معاهدة السلام، مهددة بتأجيل الانسحاب في حال عدم اصلاح هذا الخرق. وقد حدد رئيس الحكومة بيغن اتهاماته ضد مصر في هذا الشأن، بالبنود الآتية: أولاً، ادخال وحدات عسكرية مصرية الى المنطقة منزوعة السلاح في سيناء؛ ثانياً، فتح مركز للفدائيين في العريش وتهريب أسلحة لهم الى قطاع غزة؛ ثالثاً، قيام مصر بدعاية، معادية ومناقضة لاتفاق السلام، ضد اسرائيل (من مقابلة مع بيغن، **معاريف**، ١٩٨٢/٤/١٣). وادعى بيغن أنه اعتمد في اتهامه الأول والثاني على أدلة صادرة عن الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية «التي وجدت أن قادة عسكريين مصريين، يزوِّدون [الفدائيين] بمعلومات حول ما يجري في اسرائيل» (ماتي غولان، **هآرتس**، ١٩٨٢/٤/٢٣). بينما اعتمد في اتهامه الثالث على ما ورد في خطاب مندوب مصر في الأمم المتحدة عصمت عبد المجيد، أمام مؤتمر دول عدم الانحياز الذي عقد في الكويت؛ حيث دعا الى اقامة دولة فلسطينية؛ في حين تجاهل مشروع الحكم الذاتي. وقد اعتبر بيغن هذا الخطاب بمثابة «دعاية معادية لاسرائيل... اذ أنه، في اتفاقات كامب ديفيد، لا يوجد ذكر لاقامة دولة فلسطينية، أو لانسحاب الى حدود العام ١٩٦٧، أو لسيادة عربية على القدس. وجميع هذه الأمور قد وردت في ذلك الخطاب». وأضاف معقباً: ان السادات تنازل، في كامب ديفيد، عن جميع مطالبه بشأن تحديد مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة (مقابلة مع بيغن، **معاريف**، ١٩٨٢/٤/١٣).

وعلى خلفية هذه «الاتهامات» ضد مصر، بادر بيغن الى اصدار قرار عن الحكومة يوم ١١ نيسان (أبريل) ١٩٨٢، يتضمن مطالبة صريحة لمصر والولايات المتحدة، بالتصديق مجدداً على التزامهما بالاطار السياسي الذي تحدده اتفاقات كامب ديفيد. وبرر مطالبته هذه، أيضاً، «بأهمية الالتزام الشخصي؛ حيث أن التزام شخص بوثيقة وقَّع عليها بنفسه، لهو أكثر عمقاً بطبيعة الأمور، من التزامه تجاه وثيقة وقَّع عليها غيره. والرئيس مبارك لم يوقِّع على شيء، لا على اتفاقات كامب ديفيد ولا على معاهدة السلام. وقد أشار، في جميع رسائله إلى اسرائيل، الى التزامه تجاه معاهدة السلام، ولكنه لم يذكر مرة واحدة اتفاقات كامب ديفيد التي تتضمن النصوص حول الحكم الذاتي» (ماتي غولان، **هآرتس**، ١٩٨٢/٤/٢٣).

واستجاب المصريون الى طلب بيغن هذا، وقام وزير الدولة المصري بطرس غالي بتسليمه رسالة من الرئيس مبارك يوم ١٦ نيسان (أبريل) الماضي، وكان رد بيغن: «انها غير كافية». والسبب: «أن مبارك مع أنه ذكر كامب ديفيد، الا أنه لم يذكره كاطار سياسي، وانما كمكان بدأ به عهد السلام. ان ما أراده بيغن كان اعترافاً أكثر وضوحاً وتفصيلاً باتفاقات كامب ديفيد كاطار سياسي وحيد يُلزم مصر» (**المصدر نفسه**). وقد أعلن أمام المبعوث الأميركي، ستوسل، أنه إذا لم يحصل على ذلك، فلن يبادر الى اتخاذ قرار بشأن الانسحاب الذي قد يتأجل، مضيفاً أنه يطالب أيضاً بوثيقة التزام مماثلة من الرئيس ريغان «الذي لم يوقِّع بنفسه، هو أيضاً، على غرار مبارك، على اتفاقات كامب ديفيد. وكما هي الحال مع مصر، فان هنالك دلائل في الولايات المتحدة، تشير الى خروجها عن الاطار السياسي كما تحدد في تلك الاتفاقات. وأبرز مثال على ذلك هو النظرة الأميركية الايجابية جداً الى مشروع الأمير فهد» (**المصدر نفسه**). والأدهى من ذلك أن بيغن فرض على الأميركيين التنسيق معه مسبقاً، حول مضمون رسالة الالتزام التي ستصدر عن الرئيس ريغان، بحيث تتضمن البنود الآتية: أولاً، اعتراف مجدد من الولايات المتحدة بأهمية اتفاق السلام